الأمم المتحدة

E/AC.51/2012/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 March 2012
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثانية والخمسون
الدورة التنظيمية، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢
الدورة الموضوعية، ٤-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢
البند ٤ من جدول الأعمال*
مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضا عاما للأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١١، والتي جرى تنظيمها حول المجموعات التسع التي أنشأتها آلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، والتي تدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى عقد اجتماعاتها.

ويؤكد التقرير على الحاجة إلى أن تقوم كيانات الأمم المتحدة بالنهوض بتقييمها لأثر الدعم المقدم لها عند تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) ويدعو إلى تقديم الأمم المتحدة لدعم أكثر تماسكا إلى البلدان الأفريقية من أجل تعبئة مواردها المالية من أجل التنمية الأفريقية، بما في ذلك مشاريع وبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

* E/AC.51/2012/1.

190412 180412 12-27926 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الخامسة والأربعين، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، ثم سنويا بعد ذلك، تقريرا عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وهو برنامج للاتحاد الأفريقي (انظر A/60/16، الفقرة ٢٣٧). وأيدت الجمعية العامة الطلب في قرارها ٨/٦٦.

ثانيا – الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢ – يصف هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بالاعتماد على المعلومات الواردة من فرادى الكيانات. وينظم هذا الدعم حول المجموعات المواضيعية التسع المقابلة لأولويات الشراكة الجديدة.

ألف – تطوير الهياكل الأساسية

٣ – تتألف المجموعة المواضيعية للهياكل الأساسية التي تنسقها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أربع مجموعات فرعية هي: المياه والمرافق الصحية، والطاقة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والنقل. وتم إحراز تقدم في تطوير الإطار الاستراتيجي لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والذي بدأه الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠ والذي تسترشد به الآن في أنشطة المجموعة.

٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التزم البنك الدولي بتقديم مبلغ ٦٨٨ مليون دولار كتمويل من المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة له، من أجل العمليات في المجالات ذات الأولوية التي حُددت في خطة العمل من أجل أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، والتي وضعها الاتحاد الأفريقي في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويشتمل الدعم المقدم من البنك الدولي على عشر عمليات في مجال البنية التحتية الإقليمية، وتنمية القطاع التجاري والقطاع الخاص، والبيئة، بما في ذلك، على سبيل المثال، أكثر من ٨٠٠ كيلومتر من الطرق في ممرات النقل ذات الأولوية في إطار الشراكة الجديدة، مع وجود استثمارات مقابلة جارية في الموانئ والجسور، ومرافق نقاط الحدود المشتركة والتدابير الأخرى المتعلقة بالتيسيرات التجارية التي تساعد على تحسين قدرة الصادرات على المنافسة وتنعش التجارة الإقليمية. وكنتيجة لذلك، تم خفض أوقات النقل العابر لأكثر من ٥٠ في المائة على طول ممر تيما – واغادوغو في إطار برنامج غرب أفريقيا لتيسيرات التجارة والنقل.

٥ - وفي مجال المياه والمرافق الصحية، واصلت المجموعة المواضيعية تقديم دعم ملموس إلى المجلس الوزاري الأفريقي للمياه، والمرفق الأفريقي للمياه فيما يتعلق بالعملية الإقليمية الأفريقية من أجل الإعداد لعقد المنتدى العالمي السادس للمياه. وقدم أيضا دعما بشريا وتقنيا إلى برنامج الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك إلى منظمات حوض النهر والحكومات القومية. وساعد أيضا في نشر المعلومات من خلال استراتيجية للنشر من أجل التقرير الأفريقي المتعلق بتنمية الموارد المائية.

٦ - وقدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشاريع من أجل تنمية الطاقة المستدامة، مشاريع قومية وإقليمية لمساعدة البلدان الأفريقية على استخدام نماذج تخطيط الطاقة من أجل التخطيط والاقتصاد المتكاملين للطاقة. وفي ضوء المصلحة المتزايدة للاستخدام المحتمل للطاقة النووية من أجل توليد الكهرباء في أفريقيا، قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المساعدة لبعض الدول الأفريقية لإجراء دراسات جدوى في هذا المجال.

٧ - وقدم الاتحاد الدولي للاتصالات، من خلال مشروعه المتعلق بتنسيق السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الدعم لوضع قوانين نموذجية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك تحويلها إلى صكوك قانونية قومية في بلدان غرب أفريقيا. وتم تحديث القوانين والسياسات النموذجية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لكي تعكس التكنولوجيا الراهنة. وساعد هذا الدعم في تهيئة بيئة تمكينية وإطار تنظيمي من أجل تشجيع الاستثمار العام والخاص في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأفريقية.

٨ - وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استعراضه الأول للسياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حكومة مصر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويقيّم الاستعراض الإنجازات الرئيسية والتحديات المتبقية في مجالات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية المهارات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التعليمي، وتطوير المضمون الشبكي باللغة العربية والنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتجه إلى التصدير.

٩ - واضطلع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بإجراء دراسة معنونة: وضع اتفاق حكومي دولي ليكون أساسا لإنشاء الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا واشترك في تنظيم اجتماع لفريق خبراء مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لدعم وضع الدول الأفريقية لاتفاق حكومي دولي يكون أساسا لإنشاء الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا

وأوصى فريق الخبراء بالإسراع في اعتماد قواعد ومعايير قارية موحدة دنيا من أجل تصميم وبناء وصيانة وتشغيل الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا، وأقر اتفاقا حكوميا دوليا ليشكل الأساس القانوني لإنشاء الطريق الرئيسي. وكنتيجة لذلك، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أيد مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي إصدار إعلان وزاري بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا.

١٠ - واستمرت المنظمة البحرية الدولية، من خلال برنامجها المتكامل للتعاون التقني في مساعدة البلدان الأفريقية على خفض عدد الحوادث التي تقع في الممرات المائية الداخلية، وذلك عن طريق وضع لوائح نموذجية للسلامة من أجل السفن ذات الحجم غير التقليدي وسفن الصيد العاملة في أفريقيا، وذلك من خلال حلقة عمل إقليمية وحلقة دراسية تدريبية لصالح البلدان غير الناطقة بالفرنسية في غرب ووسط أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وقدمت المنظمة الدعم إلى عدد من البلدان الأفريقية عن طريق وضع نظم دولية للبحث والإنقاذ ونظم عالمية للشدة والسلامة في البحر. وقدمت المنظمة أيضا الدعم إلى بلدان أفريقية عديدة لوضع تشريعاتها البحرية.

١١ - واستمرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من خلال برنامجها للطاقة، في إدخال تكنولوجيا جديدة للطاقة، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق الواقعة خارج نطاق الشبكة، لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والطاقات المتجددة من أجل الاستخدامات الإنتاجية في غرب أفريقيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، اشتركت اليونيدو في تنظيم محفل فيينا الرفيع المستوى للطاقة في إطار موضوع ''الطاقة من أجل العمل في جميع الأوقات''، والذي ركز على الافتقار إلى الطاقة وزيادة سبل الحصول على الطاقة في البلدان النامية. وكنتيجة لذلك، أيد الوزراء ثلاثة أهداف واضحة من أجل جدول أعمال الطاقة، ولا سيما كفالة تعميم الحصول على الأشكال الحديثة للطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠، وبالتالي خفض الكثافة العالمية لاستخدام الطاقة بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة نصيب الطاقة المتجددة إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

باء - الحوكمة

١٢ - تقدم مجموعة الحوكمة، التي يتولى تنسيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم إلى برامج الحوكمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة تنسيق وتخطيط الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

١٣ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم التقني إلى البعثات الميدانية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق إدارة الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التابعة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بتيسير تقديم الدعم

المالي من الشركاء إلى أمانة الآلية وإلى الأنشطة مثل الاستعراضات القطرية. وعمل البرنامج الإنمائي مع أمانة الآلية من أجل تحسين الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير مع مانحين للصندوق الاستئماني، والقيام بالدعوة باسم البلدان الأفريقية لاستمرار الدعم. وساهم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى الآلية في انضمام ٣٠ بلدا إليها، في حين أن هناك ١٤ بلدا داخلة في إطار استعراض الأقران.

١٤ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الدعم المباشر إلى البلدان للإسراع في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ومكّن هذا كينيا بصفة خاصة من استكمال الاستعراض الثاني في تموز/يوليه ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، بدأت كل من أوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وغانا، وليسوتو، ونيجيريا، برامج العمل القومية الخاصة بها وقدمت تقارير مرحلية إلى المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدعم من أجل تعزيز التناغم بين الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وبرامج العمل القومية والأطر الأخرى للتنمية القومية من خلال نشر وثيقة إطارية بشأن إقامة تناغم بين الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وبرامج العمل القومية في إطار تلك الآلية، وخطط التنمية القومية الأخرى في إطار مشترك للإنفاق في الأجل المتوسط.

١٥ - وأعلن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وشبكته المحلية لشركاء المشاريع من جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا مشروعا لمدة أربع سنوات لتعزيز العمل الجماعي باعتباره آلية لمعالجة التحديات في مجال مكافحة الفساد. وفي هذا السياق، جرى تنظيم سلسلة من حلقات العمل والاجتماعات في الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تضم القطاع الخاص والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين.

١٦ - وساهم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في تعزيز الديمقراطية كل من حقوق الإنسان وسيادة القانون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقدم الصندوق أيضا الدعم إلى مشاريع الحوكمة والمصالحة في بوروندي، ومشاريع بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية في بوركينا فاسو وغامبيا، وتولى تيسير التفاعل بين القضاء والمجتمع المدني بشأن القضايا الديمقراطية في غينيا. وشملت مشاريع أخرى تثقيف الناخبين في مجتمعات الرعاة بكينيا، وتقديم الدعم إلى وسائط الإعلام لتمكين المجتمعات المحلية في مالاوي والحكم المحلي في مالي.

١٧ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعم إلى البلدان الأفريقية من أجل زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في المجال السياسي

من خلال دعوتها إلى نظام تخصيص حصة لها. وكنتيجة لذلك، قامت بلدان بتخصيص أحكام قانونية من أجل العمل الإيجابي عن طريق وضع قوانين تتعلق بنظام الحصص. وهناك ثمانية بلدان من أفريقيا من بين البلدان الخمسة والعشرين التي تمثل أعلى البلدان فيما يتعلق بتمثيل المرأة في البرلمان، وتشمل أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وسيشيل، وموزامبيق، حيث تشغل المرأة أكثر من ٣٠ في المائة من المقاعد في برلمان كل بلد منها.

١٨ - وتولت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تنسيق فريق أساسي ومشترك بين الوكالات لتنفيذ توصيات وخطة عمل من أجل الحملة العالمية للتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاع المسلح، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. وتوصلت الحملة إلى التزامات مباشرة، نظرا لأن تونس التزمت علنا بإجراء عملية التصديق على الميثاق. واجتمع الفريق الرئيسي بانتظام وأيد بصورة مشتركة مفوضية الاتحاد الأفريقي في إعدادها لمعلومات أساسية بشأن مؤتمر التصديق القاري المقرر عقده في عام ٢٠١٢.

جيم - السلام والأمن

١٩ - يشترك في رئاسة مجموعة السلام والأمن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بالنيابة عن إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وهي تضم ثلاث مجموعات فرعية معنية بما يلي: هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة. وتماشياً مع النتائج التي توصل إليها الاجتماع الحادي عشر لآلية التنسيق الإقليمية، بُذِلَت جهود لإنشاء مجموعة فرعية معنية بالتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، بهدف ربط العمليات الإنسانية بقضايا السلام والأمن في أفريقيا.

٢٠ - وقد زادت إدارة الشؤون السياسية من الدعم المقدم إلى المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا عن طريق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي الجديد لوسط أفريقيا في ليبرفيل، الذي يعكف على تنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى المنظمات دون الإقليمية، ومن بينها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وعلى دعم الحوار السياسي وجهود المصالحة الداخليين؛ وتنسيق الجهود المبذولة لمعالجة القضايا العابرة للحدود، مثل القرصنة والتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة غير التابعة للدول. وفي هذا السياق تحديداً، واصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة دعمه للاتحاد الأفريقي لوضع استراتيجية إقليمية لحماية المدنيين في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وذلك عن طريق كفالة امتثال

فرقة العمل الإقليمية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، قدمت إدارة الشؤون السياسية دعماً إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن طريق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في إطار بعثات مشتركة أُوفدت إلى غينيا وليبريا. واستمر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا يقدم الدعم إلى مديرية الإنذار المبكر التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف تحسين ما لديها من مهارات في مجال التحليل السياسي والإبلاغ.

٢١ - وقدمت إدارة الشؤون السياسية الدعم في مجال بناء القدرات إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لدى إنشائها لوحدة الدعم الانتخابي والمجلس الاستشاري للانتخابات. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. واشتمل الدعم المقدم على ما يلي: المساعدة في إنشاء الموقع الشبكي والبوابة الإلكترونية للمجلس الاستشاري للانتخابات؛ وتقديم الدعم التقني لبعثة المراقبة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي جرى نشرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء الانتخابات التي أُجريت مؤخراً.

٢٢ - وقد أسهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وشركاء آخرين، في وضع مشروع مبادئ توجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن حماية المدنيين في عمليات دعم السلام. كما دعم المكتب مفوضية الاتحاد الأفريقي في إيفاد بعثات لتقييم الحالة الإنسانية إلى زمبابوي، والسودان، وسيراليون، والصومال، وكينيا، وليبريا. وفي مجال التنسيق المدني والعسكري، أسهم المكتب في وضع إطار تشغيلي للقوة الاحتياطية الأفريقية وفي تجهيز الموظفين لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

٢٣ - ودعماً لعملية توطيد السلام، واصلت لجنة بناء السلام عملها في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبريا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قامت حكومة رواندا، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام، باستضافة اجتماع رفيع المستوى بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع: التجربة الرواندية. وقد جمع هذا الاجتماع بين البلدان الواردة في جدول أعمال لجنة بناء السلام والخارجة من نزاعات، والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي، وساعد البلدان على الاستفادة من التجربة الناجحة لرواندا في مجال بناء السلام، وتناول عدداً من تحديات ما بعد انتهاء النزاع.

٢٤ - وتعزيزاً للاتساق في المداخلات المضطلع بها في مجالي السلام والتنمية، قام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بتنظيم اجتماع لفريق من الخبراء بشأن السلام والاستقرار

والتنمية في أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكان الاجتماع بمثابة محفل لتبادل الخبرات وإقامة الشراكات بهدف المضي قدماً بجدول الأعمال المتعلق بتحقيق السلام والتنمية والاستقرار. وقد أسهم في تعزيز مستوى الفهم لقضايا من قبيل صلاحية الدول والمنظمات الإقليمية لأن تكون جهات فاعلة رئيسية في جهود السلام والإغاثة والتنمية، وأيد الدور الذي تؤديه الدول والسلطات المحلية في إرساء الاستقرار وتوفير فرص العمل وترسيخ الأمن لشعوبها.

٢٥ - وفي أعقاب اعتماد الزعماء الأفارقة لخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم اللازم لتنفيذ خطة العمل، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. واشتمل هذا الدعم على تقديم الدعم في مجال السياسات والدعم التقني لأغراض تنفيذ خطة العمل، وإقامة حلقات عمل إقليمية بشأن المجالات الرئيسية لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، وتعميم مسألتي مكافحة المخدرات ومنع الجريمة في إطار خطط التنمية القارية والإقليمية والوطنية وفي الاستراتيجيات القطرية، استناداً إلى الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، أسهمت هذه المبادرات في تحسين عمليات إصلاح القطاع الأمني وبناء السلام والبناء المؤسسي.

٢٦ - وفي سياق البرنامج الإقليمي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية في الدول العربية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، ما برح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقدم الدعم لبلدان شمال أفريقيا في سياق استجابتها للأولويات الوطنية الناشئة في مجالات مكافحة المخدرات ومنع الجريمة والإرهاب في أعقاب التحولات الديمقراطية. وبالمثل، قدم المكتب المساعدة لبلدان غرب أفريقيا في وضع وتنفيذ برامج وطنية متكاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة.

٢٧ - وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية بإطلاق مبادرة ساحل غرب أفريقيا لفائدة البلدان الخارجة من نزاعات مثل سيراليون، وغينيا، وكوت ديفوار، وليبريا. ويتمثل المكون الرئيسي للمبادرة في إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في كل بلد، وربط هذه الوحدات في إطار مركز إقليمي لجمع المعلومات والاستخبارات وتبادلها، وتعزيز التعاون عبر الحدود.

٢٨ - وقد شارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة أُوفدت إلى منطقة الساحل لتقييم المخاطر الأمنية، بما فيها الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب والاتجار في الأسلحة، وذلك في أعقاب الأزمة في ليبيا. وعلاوة على ذلك، واستجابةً للتهديدات الناشئة مثل القرصنة البحرية في خليج غينيا، تولى المكتب

قيادة بعثة تقييم مشتركة مع إدارة الشؤون السياسية وشركاء آخرين في المنطقة، شملت إجراء مشاورات مع منظمات إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، لتقييم هذه التهديدات.

دال – الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٢٩ – يشترك في تنسيق ورئاسة مجموعة الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

٣٠ – ونظراً لأن مهمة المجموعة تتمثل في كفالة تحقيق الاتساق والتآزر والتكامل، بما يعزز من تنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، فقد شرعت المجموعة في وضع برنامج لبناء القدرات في الأجل المتوسط دعماً لمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكانت النتيجة المحققة حتى الوقت الراهن هي إنجاز تقييم الاحتياجات بنجاح ووضع مشروع برنامج مقترح من المقرر صياغته في شكله النهائي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣١ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت سيشيل وموريتانيا وموزامبيق بتوقيع اتفاق مع البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، ليصبح عدد البلدان المشتركة في العملية ٣٠ بلداً. وقام ٢١ بلداً بصوغ خطط وطنية للاستثمار في مجال الزراعة. وقد ساعدت منظمة الأغذية والزراعة كلاً من إثيوبيا، وتوغو، ورواندا، وسيراليون، وليبريا، والنيجر في مساعيها الناجحة للحصول على الموارد في إطار البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. وضماناً لإدماج البرامج الوطنية للأمن الغذائي إدماجاً كاملاً في عملية البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، ساعدت منظمة الأغذية والزراعة كلاً من غينيا وكوت ديفوار في إدماج برنامجيهما الوطنيين للأمن الغذائي في إطار خطتيهما الوطنيتين للاستثمار في مجال الزراعة.

٣٢ – وقد أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز قطاع الأغذية الزراعية الشامل في أفريقيا من خلال منتدى التجارة الزراعية لعام ٢٠١١ وإقامة حوار رفيع المستوى بين القطاعين العام والخاص بشأن موضوع تحقيق النمو الشامل في قطاع الأغذية الزراعية. ونتيجة لذلك، تم اعتماد إعلان جوهانسبرغ المتعلق ببرنامج إشراك القطاع الخاص في تعزيز التجارة الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا.

٣٣ – وفي إطار مبادرة تنمية التجارة الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، قامت منظمة الفاو ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمساعدة بوركينا فاسو، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان، وسيراليون، وغانا،

وليبريا، ومدغشقر، ونيجيريا، في تقييم المعوقات الرئيسية التي يواجهها قطاع الصناعات الزراعية والتي تحد من قدرة البلدان على تحقيق قيمة مضافة للإنتاج الزراعي عن طريق تجهيز المنتجات الزراعية، والعناية بالمحاصيل بعد الحصاد، وإدارة سلسلة الإمدادات، وتعزيز التجارة؛ ووضع تدخلات برنامجية عملية وتفعيلها لتعزيز تنمية الصناعات الزراعية بالتعاون والتشاور الوثيقين مع الأطراف المعنية والمؤسسات المالية الدولية؛ وحشد الموارد من مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغير ذلك من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣٤ - وفي إطار الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية المنقحة المتعلقة بالتغذية (٢٠٠٥-٢٠١٥)، قام برنامج الأغذية العالمي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في إجراء دراسة بشأن تكلفة الجوع في أفريقيا. والغرض من هذه الدراسة هو إذكاء الوعي وبناء التوافق في الآراء وتحفيز عملية اتخاذ الإجراءات فيما يتعلق بتخفيض نقص التغذية لدى الأطفال في أفريقيا.

٣٥ - وواصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم الدعم في ٢٠ بلداً أفريقياً لتحسين المحاصيل واستخدام المياه وإدارة التربة، وصحة الحيوان، ومكافحة الحشرات والآفات، وسلامة الأغذية، وذلك لتعزيز قدراتها على إدامة الإنتاج الغذائي والزراعي وتحسينه.

٣٦ - واستجابةً للأزمات في القرن الأفريقي، تصدرت منظمة الأغذية والزراعة أنشطة الدعوة لإيجاد استجابات منسقة ومتآزرة وعملية في حينها. وقامت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع فرنسا ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بتنظيم اجتماعين في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١١ لوضع إجراءات شاملة للتعامل مع المشاكل الجذرية القائمة في القرن الأفريقي. وشاركت منظمة الأغذية والزراعة في عدد من إجراءات المتابعة التي أسفرت عن النتائج الرئيسية التالية: عقد اتفاق تتولى منظمة الأغذية والزراعة بموجبه دوراً قيادياً في وضع برنامج إقليمي لتوفير سبل الرزق يموله مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي؛ وموافقة منظمة الأغذية والزراعة على تخصيص مبلغ ٠,٣ مليون دولار في إطار برنامج المساعدة التقنية التابع لها مساهمةً منها في وضع برنامج الاستجابة لكارثة القرن الأفريقي؛ وإطلاق عملية إقليمية للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا لفائدة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٣٧ - وقام برنامج الأغذية العالمي، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتقديم الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم مؤتمر لإعلان التبرعات لصالح القرن الأفريقي، وذلك للتصدي

للاحتياجات الإنسانية العاجلة والاستفادة من المبادئ والأطر التي تقودها أفريقيا، مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وعقب انعقاد المؤتمر والنداء الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي لمساعدة البلدان المتضررة من الجفاف في القرن الأفريقي في آب/أغسطس ٢٠١١، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بنشر عناصر للدعم التقني لمساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي على إدارة التبرعات المعلنة.

٣٨ - وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم التقني لوضع الصيغة النهائية لإطار أفريقي للسياسات الإنسانية واستراتيجية إدارة الكوارث، ينص على المعايير والقواعد والمبادئ التي تغطي مختلف جوانب الأنشطة الإنسانية المضطلع بها في القارة ونطاقها. وفي هذا السياق، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك لإجراء دراسة جدوى بشأن نظم الاحتياطيات الغذائية في الحالات الإنسانية الطارئة، بغية تحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها على الصعيد الإقليمي لكفالة توافر إمدادات كافية من الغذاء في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن.

هاء - الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

٣٩ - واصلت المجموعة تقديم الدعم للمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية بشأن بناء القدرات الإنتاجية اللازمة لأغراض التجارة والوصول إلى الأسواق، وبشأن تطوير عملية تصنيع مستدامة على الصعيد القاري.

٤٠ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تنفيذ المشاريع دعما لأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال التصنيع. واستمرت الجهود الرامية إلى دعم الاتحاد الأفريقي عن طريق تنفيذ خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا واستراتيجية تنفيذها. وأسهمت المنظمة الدولية للهجرة إسهاما كبيرا في ورقة تستكشف القضايا المتصلة بتعزيز التجارة البينية الأفريقية، وكان هذا موضوع الدورة العادية الثامنة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي بشأن كيفية إسهام الهجرة في تعزيز التجارة البينية الأفريقية، بما في ذلك إنشاء مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد طبقا لأولويات الشراكة الجديدة بشأن التجارة والبنية التحتية في أفريقيا.

٤١ - ونظمت منظمة التجارة العالمية الاستعراض العالمي الثالث المعني بالمعونة لصالح التجارة في تموز/يوليه ٢٠١١ بهدف استعراض ما تحقق من نتائج منذ إطلاق المبادرة في عام ٢٠٠٥. واستند الاستعراض العالمي إلى رصد مشترك اضطلعت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، وشمل الرصد أكثر من ١٤٠ استبيانا و ٢٧٥ دراسة حالة قُدِّمت إلى أصحاب المصلحة في مبادرة المعونة لصالح التجارة.

وبالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منشورا بعنوان ”دراسات حالة أفريقية: لمحة عن المعونة لصالح التجارة على أرض الواقع في أفريقيا“. وقد استعرض المنشور التدفقات ودراسات الحالة المتصلة بمبادرة المعونة لصالح التجارة في أفريقيا، واستخلص دروسا وأفضل الممارسات الكفيلة بتعزيز تأثير المبادرة.

٤٢ - وبدأت منظمة التجارة العالمية ومنظمات شريكة في مرفق تطوير المعايير والتجارة في إعداد إطار يستند إلى تحليل القرارات بناء على معايير متعددة، بغرض مساعدة البلدان النامية في إيلاء الأولوية لخيارات بناء القدرات في مجال الصحة وصحة النبات، وتحسين الفعالية والنهوض بعمليات اتخاذ القرار في هذا الشأن. وقد تم تطبيق الإطار بنجاح في موزامبيق وزامبيا في نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠١١، وتلت ذلك حلقة عمل إقليمية في جنوب أفريقيا بغرض تزويد خبراء الصحة وصحة النبات من البلدان الأفريقية الأخرى بالمعرفة التي يحتاجون إليها لتطبيق هذا النهج الجديد.

٤٣ - وفي ظل برنامج الإطار المتكامل المعزز، ساعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) غامبيا وموزامبيق في إعداد الإطار المرجعي لتحديث دراستهما التشخيصية للتكامل التجاري الرامية إلى تحديد القيود على القدرة التنافسية، بما في ذلك في القطاعات ذات القدرات الكبيرة في مجال النمو والتصدير. ونظم الأونكتاد حلقة عمل إقليمية عن إدماج التجارة بغرض مساعدة توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وغينيا - بيساو والكاميرون ومالي في إدماج التجارة بشكل أفضل في خططها الإنمائية الوطنية.

٤٤ - ومن أجل دعم المفاوضين التجاريين الأفارقة في جنيف، أعد الأونكتاد مشروع إعلان أكرا بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة للعرض على الدورة العادية السابعة لمؤتمر وزراء تجارة الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وجرى اعتماد الإعلان وتقديمه لمنظمة التجارة العالمية للعرض على المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة. كما أن برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية الذي تم إعداده بدعم من الأونكتاد، ساعد البلدان الأفريقية على خفض الوقت الذي تستغرقه عملية التخليص الجمركي من أسابيع إلى أيام، وهو ما أدى إلى خفض التكاليف. وساعد البرنامج أيضا على زيادة إيرادات الجمارك بما يتراوح بين ١٥ و ٦٠ في المائة. واستفاد نحو ٤٠ بلدا أفريقيا من برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية في عام ٢٠١١. ودعم الأونكتاد كذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي عن طريق

توفير التدريب المتخصص وإسداء المشورة بشأن القضايا ذات الصلة بتجارة الخدمات، وتقديم الدعم لإعداد إطار لتحرير الخدمات.

٤٥ - وأدت استراتيجية قادها مركز التجارة الدولية بشأن الاستغلال التجاري لإنتاج الصمغ العربي من شجر السنط إلى تمكين منتجي المجتمعات المحلية، الذين زُودوا بأطقم معدات استهلالية تتضمن أدوات يدوية صغيرة ومواد إقامة الأسيجة، من زيادة مصدر دخلهم بدرجة كبيرة، كما شجعهم ذلك على توسيع نطاق إنتاجهم. وقد طلبت بوركينا فاسو ومالي مبادرات مماثلة عن طريق تقديم مقترحات مشاريع للحصول على تمويل، في ظل الإطار المتكامل المعزز لمركز التجارة الدولية. وفي وسط أفريقيا، يسَّر مركز التجارة الدولية تصميم وتنفيذ استراتيجيات لتنمية قطاع البن في الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد إنشاء وعرض محطات غسل البن الجماعية الصديقة للبيئة، سجل المحصول الذي تم جنيه في عام ٢٠١١ زيادة قدرها ٢٥ في المائة بالمقارنة بأسعار ٢٠٠٩/٢٠١٠ لدى المجتمعات المحلية.

٤٦ - وينفذ مركز التجارة الدولية، في إطار مشروعه بشأن التدابير غير الجمركية، استقصاءات على مستوى الشركات في الدول الأفريقية الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بغرض فهم العراقيل غير الجمركية أمام قطاعات التصدير في تلك البلدان وبناء قدراتها في مجال زيادة التجارة الإقليمية وفيما بين الأقاليم. وقد أسهم هذا الاستقصاء في الإعلان المتعلق بتعزيز التجارة البينية الأفريقية وإنشاء منطقة تجارة حرة قارية، الصادر خلال مؤتمر وزراء تجارة الاتحاد الأفريقي المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

واو - البيئة والسكان والتحضر

٤٧ - تركز مجموعة البيئة والسكان والتحضر اهتمامها على مواجهة التحديات المتعلقة بتزايد أعداد السكان وحركة الشعوب، والنمو السريع للبلدات، والتدهور البيئي، والافتقار إلى الإحصاءات الديمغرافية.

٤٨ - واستمرت المجموعة في تنفيذ خطة عملها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، والموضوعة بما يتماشى مع البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ومن بين مجالات الدعم الرئيسية، تم التركيز على دعم المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، وصياغة الموقف الأفريقي المشترك في كل من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في دوربان بجنوب أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في ريو دي جانيرو بالبرازيل.

٤٩ - وفي سياق الإعداد لمؤتمر ريو+٢٠، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، وبالشراكة مع الجماعات الاقتصادية

الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم المؤتمر التحضيري الإقليمي الأفريقي لمؤتمر ريو+٢٠ في أديس أبابا. واعتمد المؤتمر ''بيان توافق آراء أفريقيا'' الذي أقرته قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ووفرت استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث مساهمات فنية أسفرت عن الدعوة إلى التزامات أقوى للنهوض بالعمل في المجالات الحيوية للتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك تقوية التأهب لخطر الكوارث والحد منه في بيان توافق آراء أفريقيا الذي سيُقدَّم إلى مؤتمر ريو+٢٠.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بيانات لإجراء الأبحاث في مجال تغير المناخ، وذلك من خلال شبكة الخدمات القومية المتعلقة بالأرصاد الجوية. وتتعاون المنظمة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ البرامج المتعلقة بالأرصاد الجوية والموارد المائية في أفريقيا.

٥١ - وأطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة جديدة في حزيران/يونيه ٢٠١١ يعمل بموجبها مع أوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وكينيا على تعزيز كفاءة الطاقة في المباني وتحديث قوانين البناء على الصعيد القومي وعلى صعيد المدن بمعايير جديدة تستجيب للحقائق عبر المنطقة. وفي ظل خطة عمل باماكو، بدأ ١٤ بلدا أفريقيا في إجراء استعراضات لسياساتها المتعلقة بالأراضي والمناطق الحضرية وتشريعاتها الرامية إلى زيادة الحصول على حيازة مضمونة. واتخذت ثمانية من تلك البلدان خطوات إضافية نحو تحسين نظمها المتعلقة بتنظيم وإدارة الأراضي في ضوء الفرص التي يتيحها التحضر السريع.

٥٢ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم تنفيذ العنصر الخاص بالموارد البحرية والساحلية وموارد المياه العذبة من خطة العمل المتعلقة بالمبادرة البيئية بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق تنفيذ اتفاقية أبيدجان لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا، واتفاقية نيروبي المعدلة لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لغرب المحيط الهندي. وعملت أيضا المنظمة البحرية الدولية على تعزيز النقل البحري الأكثر أمنا والبيئة النظيفة عن طريق بناء القدرات في مجال منع التلوث البحري وحماية البيئة البحرية.

٥٣ - وبدعم من موئل الأمم المتحدة، اجتمع أعضاء برنامج مدن الشراكة الجديدة في ديربان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في جلسة

معنونة ''اتفاقية دوربان للحكم المحلي: التكيف مع مناخ متغير''، بغية تبادل الخبرات وبناء فهم أعمق للتكيف مع تغير المناخ كأداة هامة لتحقيق أهداف التنمية المحلية والاستدامة. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة تغير المناخ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والرابطة الدولية لتداول الانبعاثات، نظَّم الأونكتاد المنتدى الثالث للكربون في أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١١، وهو ما عزز الروابط بين القائمين على مشاريع آلية التنمية النظيفة والدوائر الاستثمارية في المنطقة، ويسَّر تبادل المعارف بين رعاة المشروع والقائمين بالشراء.

٥٤ - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأنشطة المتعلقة بتقوية صوت النساء وتأثيرهن في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وشملت الأنشطة دعم منتديات الدعوة النسائية من أجل تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ بشكل يراعي الاعتبارات الجنسانية، والدعوة إلى تحسين وضع الجماعات النسائية إزاء الخدمات الإيكولوجية المدفوعة الثمن في ١٤ بلدا أفريقيا.

٥٥ - ومن أجل تعزيز فهم أفضل لإسهام الخدمات المتعلقة بالأحوال الجوية والمناخ والمياه في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في أقل البلدان نموا، وبالأخص في مجالات العمل ذات الأولوية الواردة في برنامج عمل اسطنبول، نظم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاشتراك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، حلقة عمل عن التنسيق والشراكة من أجل تعزيز المكاسب الناجمة عن تلك المجالات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وزادت حلقة العمل من فهم المشاركين لبرنامج عمل اسطنبول، حيث أفرزت تقديرا أفضل للمكاسب الناجمة عن تنفيذ مختلف برامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٥٦ - وأسهمت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في تقوية التزام أفريقيا الدولي بالحد من مخاطر الكوارث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما نجم عن إسهام فني في المنتدى العالمي للحد من خطر الكوارث لفترة السنتين، وزيادة التقارير بشأن إطار عمل هيوغو. وكنتيجة لذلك، يعمل حاليا في أنحاء أفريقيا ٣٣ منتدىً وطنيا لدعم تنفيذ استراتيجيات الحد من خطر الكوارث على الصعيد القطري، إضافة إلى منتدى وزاري إقليمي.

٥٧ - وتقدم منظمة السياحة العالمية بالتعاون مع اليونيدو الدعم للحد من تدهور البيئات البحرية والساحلية ذات الأهمية العابرة للحدود عن طريق مشروع يموله مرفق البيئة العالمية بشأن السياحة الساحلية في ٩ بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

٥٨ - وفي مجال هجرة السكان، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، حلقة نقاش في حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أفريقيا والهجرة

الدولية بغية التوعية بتأثير الهجرة على تنمية أفريقيا. وأتاح الاجتماع منبرا للتوعية بالبعد الأفريقي للهجرة الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة، وحدد المجالات التي يتعين فيها الدفع قدما بجدول الأعمال المتعلق بتراعات الهجرة والتنمية في ضوء الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المزمع عقده في عام ٢٠١٣.

٥٩ - ويسَّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة زهاء ٠٠٠ ٤٢ لاجئ ونحو مليون شخص من المشردين داخليا، أغلبهم من وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك في الشرق وفي منطقة القرن الأفريقي. وعاد أغلب العائدين إلى مناطق تعاني الفقر المدقع والدمار، وكانوا بحاجة إلى دعم لجعل عودتهم مستدامة.

زاي - التنمية الاجتماعية والبشرية

٦٠ - تنقسم مجموعة التنمية الاجتماعية والبشرية إلى ست مجموعات فرعية، هي: الصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والملاريا، والسل، والأمراض المعدية الأخرى؛ والتعليم والموارد البشرية؛ والشؤون الجنسانية والشباب والتنمية؛ والرعاية الاجتماعية والحماية والاتجار بالبشر؛ والعمل والعمالة؛ والرياضة والثقافة. وتمكنت المجموعة بشكل تدريجي من مواءمة برنامج عملها مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦١ - ففي مجال الصحة، قامت منظمة الطيران المدني الدولي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاء آخرين، بمواصلة دعم تنفيذ الترتيبات التعاونية اللازمة للوقاية من الأمراض المعدية وانتشارها باستخدام النقل الجوي لمشروع أفريقيا. ونفذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من ٣٠ مشروعا عن دمج خدمات العلاج الإشعاعي في نظم الصحة العامة من أجل توفير فرص متكافئة للاستفادة من خدمات تقديم الرعاية لمرضى السرطان في أفريقيا تكون فعالة وميسورة التكلفة. ووفرت الوكالة التدريب لأخصائيي العلاج الإشعاعي، وأخصائيي العلاج الطبي الطبيعي، والممرضات، وأخصائيي التصوير بالأشعة بغية تحسين إجراءات بروتوكولات العلاج الإشعاعي، والفيزياء الطبية وإدارة أقسام العلاج الأشعاعي. وأدى هذا إلى تحسن ملحوظ في خدمات العلاج وظروف عمل العاملين في أقسام العلاج الإشعاعي.

٦٢ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية تعزيز خدمات التحصين عن طريق مكافحة الحصبة على الصعيد العالمي في ١٢ بلدا أفريقيا. وقام الصندوق، بالتعاون مع اليونيسيف بتوفير ما يلزم لتوزيع ناموسيات معالَجة بالمبيدات الحشرية المديدة المفعول في جميع أنحاء البلد في سيراليون وغينيا الاستوائية والكاميرون وليبريا.

٦٣ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالاشتراك مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، دعمه لحملة الإسراع في الحد من وفيات الأمهات في أفريقيا. وكنتيجة لذلك، وبتوحيد الأنشطة الرامية إلى الاستفادة من جهود التعبئة الاجتماعية الناجمة عن إطلاق الحملة، قام العديد من البلدان بتغيير سياساتها الرامية إلى الحد من وفيات الأمهات وتوفير الرعاية الصحية المجانية للحوامل والمرضعات.

٦٤ - وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم التقني إلى حلقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والهند المتعلقة بتبادل الخبرات والمعلومات والخبرات في مجال الطب الشعبي التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتمخضت حلقة العمل عن وضع خارطة طريق للقيام بتدخلات تعاونية تهدف إلى تطوير الطب التقليدي في إطار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والهند. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تعاون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مع منظمة الصحة العالمية لضمان زيادة حصول الفقراء على المستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية. وأجرى الأونكتاد دراسات حالة إفرادية عن إنتاج المستحضرات الصيدلانية المحلية في إثيوبيا وأوغندا بهدف تحديد العوامل الحاسمة في نجاح نقل التكنولوجيا الصيدلانية من أجل التمكين من إنتاج الأدوية بشكل مستدام وتوفرها في البلدان النامية.

٦٥ - ولتنمية القدرات، وضعت وكالة الشراكة الجديدة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قائمة مصفّاة بأسماء ٨٠ ممارسا أفريقيا في مجال تنمية القدرات يمكن الاستعانة بهم في دعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي لتنمية القدرات في البلد وعلى الصعيد الإقليمي. ويؤدي ذلك إلى زيادة توافر الخبرات الأفريقية في مجال تنمية القدرات، ويلبي رغبة الوكالة في تقليص اعتمادها على خبراء غير أفارقة. ويشترك حاليا كل من وكالة الشراكة الجديدة والبرنامج الإنمائي والحكومات الأفريقية مع أولئك الخبراء في وضع استراتيجيات لتنمية القدرات الوطنية وإعداد موجزات للقدرات القطرية من أجل وضع تقرير الشراكة الجديدة المقبل بشأن ''تنمية القدرات الأفريقية''.

٦٦ - وقدم صندوق الشراكات الدولية الدعم إلى برامج الأمم المتحدة المشتركة للمراهقات في ليبريا وملاوي، ولتعليم الفتيات الصوماليات اللاجئات في إثيوبيا، وتقييم لمدى تقبّل خيارات استخدام موقد/وقود نظيف في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وأثرها على الصحة، واستدامتها. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب على تنمية القطاع الخاص والتنمية السوقية الشاملة لأكثر من ٦٠ شخصا ينتمون إلى ٢٩ بلدا أفريقيا، بمن فيهم ٢٤ منسقا من منسقي مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية وممثلين للحكومات

والشراكة الجديدة والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وشملت المناهج أساسيات التنمية السوقية الشاملة؛ وتقييم السلاسل المحلية والوطنية المضيفة للقيمة، واختيارها وتطويرها؛ وتيسير الشراكات والتفاوض بشأن إقامتها؛ وتعزيز السلاسل الإقليمية المضيفة للقيمة.

٦٧ - ودعمت منظمة التجارة العالمية أنشطة المساعدة التقنية في أفريقيا على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل بناء القدرات البشرية والمؤسسية ذات الصلة بالمسائل التجارية المتعددة الأطراف. وجرى الاضطلاع بحوالي ٣٤ في المائة من الأنشطة الوطنية التي نظمتها المنظمة في البلدان الأفريقية. ودُرب ما يقارب ٥٠٠ ٢ مرشح خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وشملت الأنشطة موضوعات ذات أهمية في المفاوضات الجارية بشأن برنامج الدوحة الإنمائي، بما في ذلك الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وتيسير التجارة، والقضايا الإنمائية.

٦٨ - وأجرى مركز التجارة الدولية تدريبا مكثفا لسبعة أعضاء من الخبراء التجاريين في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استخدام أدوات وأساليب تحليل الأسواق التابعة للمركز من أجل تحليل إمكانات التصدير للأسواق الرئيسية. وكنتيجة لذلك، وضع الخبراء خمس دراسات على نطاق المنطقة عن إمكانات تصدير منتجات محددة وقاموا بنشر تلك الدراسات. ويصدر أولئك الخبراء حاليا نشرات إخبارية عن الأسواق متعلقة بالقطاعات ذات الأولوية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ودعمت منظمة الأغذية والزراعة دورتين تدريبيتين أُقيمتا عام ٢٠١١ في الصين عن الاستزراع المائي وتكنولوجيا الأرز لـ ٥٤ خبيرا وأخصائيا تقنيا.

٦٩ - وسعت وكالة الطاقة الذرية إلى تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان الأفريقية عن طريق تنسيب الزملاء واستقدام الخبراء من هذه المراكز التدريبية التي أنشأتها الدول الأعضاء. وفي الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، منحت الوكالة ١٨٣ زمالة، ويسرت تنظيم ٥٤ زيارة علمية، وأقامت ٩٩ دورة تدريبية لأكثر من ١ ٠٠٠ مشارك.

حاء - العلم والتكنولوجيا

٧٠ - يتركز الدعم الذي تقدمه مجموعة العلم والتكنولوجيا على تنفيذ خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا، التي وضعتها الشراكة الجديدة، والتي تقوم على الركائز الثلاث المترابطة المتمثلة في بناء القدرات وإنتاج المعرفة والابتكارات التكنولوجية. وواصل

أعضاء المجموعة دعم جهود الدول الأفريقية لتحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات قائمة على المعرفة.

٧١ - ودعمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة عمل العقد الثاني للتعليم في أفريقيا. وتم الاضطلاع بالأنشطة بصورة مشتركة، وتُوِّجت بالاعتماد لدى الإطار القانوني لمرصد التعليم في الاتحاد الأفريقي؛ وإطلاق جامعة عموم أفريقيا؛ والموافقة على وثائقها القانونية؛ واتفاقية أروشا المتعلقة باعتراف مؤتمر وزراء التعليم بالاتحاد الأفريقي بالدراسات والشهادات والمؤهلات الأخرى في أفريقيا.

٧٢ - وأطلق الاتحاد الدولي للاتصالات شبكة من مراكز التميّز في البلدان الأفريقية من أجل تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم من أجل التعلُّم عن بُعد وتلقّي التدريب المباشر. وفي عام ٢٠١١، تم عقد نحو ١٥ حلقة عمل للتدريب المباشر، و ٣ دورات إلكترونية. وشارك نحو ٦٠٠ من كبار المديرين في تلك الحلقات التي تناولت موضوعات تتعلق بالسياسات والأنظمة، وقطاع الأعمال والإدارة، والتكنولوجيات والخدمات الجديدة؛ وإتاحتها للجميع، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الريفية.

٧٣ - وقدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية الدعم للمؤتمر الإقليمي المعني بدعم التكنولوجيا والابتكار، ونظمت اجتماعات بشأن نقل التكنولوجيا والتحديات الجديدة، بما في ذلك إقامة منتدى إقليمي حول مراكز دعم الابتكار في شباط/فبراير ٢٠١٢، لدعم البلدان الأفريقية في إنشاء أو تعزيز إدارة الملكية الفكرية والبنية التحتية لدعم الابتكار، من قبيل نقل التكنولوجيا في الجامعات.

٧٤ - وواصلت جامعة الأمم المتحدة دعم المبادرة الأفريقية لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي طرحتها الشراكة الجديدة بتقديم المشورة والمساعدة في إعداد التقرير المعنون ''آفاق الابتكار في أفريقيا''، الصادر في عام ٢٠١١.

طاء - الاتصالات والدعوة والتوعية

٧٥ - يتمثل الهدف الرئيسي لهذه المجموعة، التي يتولى تنسيق أنشطتها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ويشارك في رئاستها مفوضية الاتحاد الأفريقي، في تعزيز الدعوة وحشد الدعم لتنفيذ أولويات الشراكة الجديدة على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولتحقيق نتائج ملموسة، طُلب إلى منسقي منظومة الأمم المتحدة للاتصال تقديم المساعدة في تغيير الصور السلبية التي تكونت عن أفريقيا ومساعدة وكالة العلامات التجارية التابعة للشراكة الجديدة باعتبارها طريقة جديدة للتفكير ولإنجاز الأعمال التجارية في أفريقيا.

٧٦ - ونظمت مجموعة الدعوة والاتصال لآلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا، في حزيران/يونيه ٢٠١١، الحوار الإعلامي الإقليمي الثاني المتعلق بموضوع ''دور وسائط الإعلام في تنمية أفريقيا''. وكان الهدف من هذا الحوار زيادة تفهم أولويات التنمية للاتحاد الأفريقي ودعمها من خلال برنامجها التابع للشراكة الجديدة بإشراك وسائط الإعلام كشريك في تنمية أفريقيا، وتشجيعها على توفير المزيد من الدعاية لأنشطة الشراكة.

٧٧ - وإضافة إلى ذلك، واصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بذل جهوده في مجال الدعوة في ما يتعلق بتحديات التنمية في أفريقيا عن طريق نشر تقارير موجزة متعلقة بالسياسات بشأن التقدم المحرز في أفريقيا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وشروط التبادل التجاري فيما بين أقل بلدان نموا في أفريقيا، والضرائب والسياسات الإنمائية في أفريقيا. وتقدم التقارير الموجزة المتعلقة بالسياسات، والموجهة إلى صانعي السياسات وشركائهم في التنمية، وجهة نظر أخرى عن المسائل الاقتصادية والإنمائية الرئيسية التي تؤثر على أفريقيا.

٧٨ - وتعاون مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع وكالة الشراكة الجديدة في الجهود التي تبذلها من أجل تنظيم سلسلة من الفعاليات التذكارية الرفيعة المستوى في مقر الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بمناسبة الذكرى العاشرة للشراكة. وأتاح الاحتفال فرصة للتفكير العميق على جميع المستويات في عقد التغيير والتقدم، وأتاح كذلك فرصة لمواصلة إشراك مجتمع التنمية العالمي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، في تعزيز الشراكات من أجل تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة. ووفرت تلك الاحتفالات منبرا لإبراز التقدم الطيب الذي أحرزته مبادرات الشراكة الرئيسية، بما في ذلك البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وتحديدا، أظهرت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران الآثار الإيجابية للحكم الرشيد على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا، واضطلعت بأنشطة للتوعية بالدعم الدولي لتنفيذ خطط العمل الوطنية.

٧٩ - وقدمت إدارة شؤون الإعلام الدعم للشراكة الجديدة من خلال مجلة أفريقيا الجديدة، التي نشرت مقالات بالإنكليزية والفرنسية عن إنجازات الشراكة الجديدة والتحديات التي تواجهها. وتصل المنشورات شهريا إلى ٠٠٠ ٤٥ قارئ و ٠٠٠ ٥٩ زائر على شبكة الإنترنت. واستخدمت الإدارة مواقع فيسبوك وتويتر من أجل الترويج لقضايا التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغ عدد متابعي إدارة شؤون الإعلام ٣٠٠ ٩ متابع للمواقع باللغة الإنكليزية، و ٢٩٠ ٥ متابعا باللغة الفرنسية.

وكذلك، قامت وسائط الإعلام العالمية والأفريقية بإعادة طبع حوالي ٢٠٠ ١ مقال قصير من مجلة ''Africa Renewal''.

٨٠ - ونظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالشراكة مع شركة ''Africa Investor'' وشركة ''NYSE Euronext'' ومكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، غداء عمل بشأن موضوع الاستثمار لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في سوق الأوراق المالية في نيويورك لإشراك قادة الاستثمار على الصعيد العالمي فيما يخص الشراكات والاستثمارات من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا.

٨١ - وعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع المحافل السياسية الرئيسية على الدعوة إلى اتخاذ موقف أفريقي موحد من الإيدز، والذي صيغ لاحقا في الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١١. وكذلك، دعا البرنامج المشترك إلى تنمية أفريقيا في المنتدى الهندي - الأفريقي، وفي مؤتمرات قمم رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، والمائدة المستديرة الدولية المعنية بالتعاون بين الصين وأفريقيا في مجال الصحة.

٨٢ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار جهود التوعية التي تبذلها، رصد الاتجاهات الاقتصادية في البلدان الأفريقية والعمل على نشر النتائج من خلال المنشورات الرئيسية، بما فيها ''التقرير الاقتصادي عن أفريقيا''، و ''تقرير الأهداف الإنمائية للألفية''، و ''الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية''. واضطلعت اللجنة أيضا بأنشطة استشارية تهدف إلى تعزيز صوت أفريقيا والتمثيل في النقاش الدائر عن الإصلاح المالي الدولي وعمليات مجموعة العشرين.

ثالثا - المسائل المتعلقة بالسياسات في مجال تنفيذ الشراكة الجديدة

ألف - تدعيم نظام المجموعات وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٨٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت منظومة الأمم المتحدة دعمها لتنفيذ الشراكة الجديدة والبرنامج العشري للاتحاد الأفريقي لبناء القدرات. وشكلت الدورة الثانية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ نقطة تحول في تنفيذ البرنامج العشري حيث تناول مشروع برنامج عملها الشامل المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة لبرنامج مفوضية الاتحاد الأفريقي لبناء القدرات''. وتضمن التقرير نتائج عملية تقييم للاحتياجات اضطُلع بها على مستوى إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي بتوجيه من الأمانة المشتركة لآلية

التنسيق الإقليمي. وقُدمت توصيات من أجل وضع آلية فعالة لرصد وتقييم برنامج عمل البرنامج العشري.

٨٤ - وخلال الفترة المستعرضة، واصلت مجموعات آلية التنسيق الإقليمي التسع تقديم الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في خدمة مؤتمرات القمة للاتحاد الأفريقي، وتنفيذ شتى البرامج الهادفة إلى تنمية أفريقيا، وتعميم مراعاة القضايا الشاملة من قبيل القضايا الجنسانية وقضايا العمالة في عملها. وتمكنت معظم المجموعات من الانتهاء من وضع خطط أعمالها، ومواءمتها مع أولويات الاتحاد الأفريقي.

٨٥ - وعلاوة على ذلك، نظمت المجموعة الفرعية المعنية بالبيئة مشاورات وحلقات عمل تدريبية من أجل بناء القدرات للفريق الأفريقي للمفاوضين في آذار/مارس ٢٠١٢ لتعزيز القدرات التفاوضية للفريق الأفريقي من أجل توضيح موقف القارة بشكل فعال لمؤتمر ريو+٢٠.

٨٦ - وعملت المجموعة الفرعية المعنية بالثقافة والرياضة مع الاتحاد الأفريقي على تحديد طرائق عمل ووضع الإطار المؤسسي اللازم للحصول على مساعدة الأمم المتحدة المنسقة في مجال الثقافة. وكنتيجة لذلك، قامت المجموعة الفرعية بتشجيع استحقاقات حقوق الطبع والنشر وبتوعية السلطات المحلية والفنانين، مما أتاح للفنانين الاستفادة من عائدات معلنة ومنسقة في المناطق السياحية.

باء - توفير الدعم لحشد الموارد المالية لتنفيذ الشراكة الجديدة

٨٧ - ساعد استمرار دعم صندوق النقد الدولي لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، على خفض عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتحرير الموارد لنفقات الحد من الفقر. وفي نهاية عام ٢٠١١، كان ٢٦ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء قد وصلوا إلى نقطة إنجاز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وحصلوا على تخفيف عبء الديون بمبلغ يربو على ٦ مليارات دولار من صندوق النقد الدولي في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وقد تجاوزت تشاد، وكوت ديفوار، وجزر القمر، وغينيا نقطة اتخاذ قرار وفقا لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكنها لم تصل بعد إلى نقطة الإنجاز.

٨٨ - وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بتنفيذ شراكات من أجل إنشاء المعهد الأفريقي لمشروع التحويلات المالية، الذي يهدف إلى تقديم المشورة بشأن المبادئ التوجيهية للسياسات والتدابير التنظيمية لتعزيز فوائد التحويلات المالية.

٨٩ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما ماليا وتقنيا واسع النطاق لإنشاء وتطوير منهاج أفريقيا لفعالية التنمية التابع للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، الذي أصبح أحد المحافل الرائدة لتطوير القدرات وفعالية المعونة فيما بين بلدان الجنوب. ويضم مكتبة مؤلفة من ١,٥ مليون وثيقة، ويضم أكثر من ٧٠٠ عضو مسجل، ويتلقى موقعه الشبكي ٣٠٠ ٠٠٠ زيارة في الشهر، ويظهر بشكل شبه يومي في مقالات الصحف، واستقطب شركاء مثل منظمة أوكسفام ومعهد البنك الدولي.

جيم - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

٩٠ - قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للشراكة الجديدة من خلال تمكين النساء الريفيات، حيث أنهن يعتبرن عوامل حاسمة لتعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا. وشملت أعماله التأثير على القرار المتعلق بالسياسات من خلال كفالة إدماج قضايا المرأة الريفية ضمن تخطيط التنمية الوطنية. وفي مالي، على سبيل المثال، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعما إلى الحكومة في وضع خطة قومية تراعي الفوارق بين الجنسين واستراتيجية الميزنة وأدوات تنفيذية. ولأول مرة، أدرج التخطيط والميزنة للشؤون الجنسانية ضمن التعميم الخاص بإعداد الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٢.

٩١ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما إلى برامج الاتحاد الأفريقي للشباب، وخصوصا برنامج فرق الاتحاد الأفريقي للشباب المتطوعين وميثاق الشباب الأفريقي. وفي سياق مبادرة سياسات الأراضي، وضع موئل الأمم المتحدة إطارا ومبادئ توجيهية لضمان أن تنص سياسات الأراضي على المساواة في الحصول على الأراضي، وخصوصا للفئات الضعيفة.

٩٢ - ودعمت اليونسكو إنشاء مركز إقليمي للبحوث والوثائق والتوثيق بشأن المرأة والشؤون الجنسانية وبناء السلام، يوجد مقره في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وتكافؤ الفرص لكل من الجنسين ومشاركة المرأة في جميع المجالات. وسيعمل المركز على تعزيز وضع السياسات والبرامج الموجهة نحو السياسات والقائمة على البحوث، من أجل زيادة مشاركة المرأة في عمليات إعادة الإعمار والتنمية، والتعاون على نحو وثيق مع مراكز وطنية مشاركة من كل بلد من البلدان الأعضاء، مما يعزز

الروابط بين البحوث والسياسات. ومن المتوقع أيضا أن يكون المركز بمثابة مرصد ومركز لتبادل المعلومات المتعلقة بقضايا المرأة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

دال – الدعم المؤسسي

٩٣ – عقب قرار الاتحاد الأفريقي بإدماج الشراكة الجديدة ضمن هيكل وعمليات مفوضية الاتحاد الأفريقي، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم تحول أمانة الشراكة الجديدة إلى وكالة تنفيذية مكتملة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع التوجه الاستراتيجي لوكالة الشراكة الجديدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ والمواءمة التي أعقبت ذلك مع الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالة الشراكة الجديدة على وضع استراتيجيتها ومناهجها لإدارة المعرفة.

٩٤ – وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني والاستشاري والمالي والإداري إلى اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة ومنتدى الشراكة الأفريقي ولجنة التوجيه التابعة لرؤساء الدول والحكومات، عن طريق تسهيل عملها في صياغة السياسات، وتبادل الخبرات، والإشراف على الأمانة العامة، وإعداد قمتي مجموعة الـ ٨ ومجموعة الـ ٢٠ في كندا وجمهورية كوريا.

٩٥ – وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى قيادة الشراكة الجديدة للتوصل إلى موقف أفريقي موحد في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأيد ممثلو الحكومات والمجتمع المدني من ٤٣ دولة أفريقية ”توافق الآراء الأفريقي وورقة الموقف بشأن فعالية التنمية“. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالة الشراكة الجديدة في المفاوضات التي تجري في اجتماعات المجموعة المؤقتة التي أعقبت مؤتمر بوسان، لترجمة الوثيقة الختامية لمؤتمر بوسان إلى خطة عمل، وتصميم شراكة عالمية جديدة من أجل إقامة تعاون إنمائي فعال.

٩٦ – وقدمت المنظمة الدولية للهجرة كلا من الخبرات المالية والتقنية والمساعدة لوضع إطار إقليمي لسياسة الهجرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفقا لقرار الاتحاد الأفريقي الصادر في بانجول عام ٢٠٠٦، والذي حث الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على استخدام سياسة الهجرة القارية كوثيقة مرجعية لوضع كل من الإطارين الوطني والإقليمي لسياسة الهجرة.

٩٧ - وشمل الدعم الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة إعارة الموظفين وتوفير الاستشاريين لفترات قصيرة لوكالة الشراكة الجديدة حتى تتمكن من أداء دورها القيادي التقني في تنفيذ البرنامج القاري الرامي إلى مكافحة الجوع وسوء التغذية. وإضافة إلى ذلك، أُعير موظفون إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من أجل تعزيز قدراتها على تنسيق تنفيذ البرنامج الشامل والمضي قدما فيه في مناطق كل منها.

٩٨ - وفي إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، قدم برنامج الأغذية العالمي خبيرا استشاريا لدعم وضع الصيغة النهائية لإطار سياسة الشؤون الإنسانية للاتحاد الأفريقي، إلى جانب الأنشطة المتصلة بالاحتياطيات الغذائية في حالات الطوارئ، بما في ذلك المشاركة في مناقشات تقنية عالمية مع وكالات متعددة، وتصميم تنفيذ تشاور إقليمي أفريقي لأصحاب المصلحة بشأن احتياطيات المواد الغذائية في حالات الطوارئ.

هاء - التحديات والقيود

٩٩ - وأشار المشاركون في الدورة الثانية عشرة لآليات التنسيق الإقليمية إلى التحديات الرئيسية التي تواجه المجموعات، بما في ذلك محدودية الموارد المالية لدعم تنفيذ خطط العمل والاستفادة من تكنولوجيات وسائط الإعلام وشبكاته لعقد الاجتماعات وتبادل المعلومات. وعلاوة على ذلك، دعا المشاركون إلى مزيد من توحيد المواصفات في إعداد تقارير المجموعات، إلى جانب دعوتهم إلى تقرير موحد لجميع المجموعات، يركز على الإنجازات والتحديات والتوصيات من أجل تحسين عمل المجموعات.

١٠٠ - ولتحسين التنسيق، يتعين تركيز الجهود على وضع مؤشرات لرصد وتقييم عمل المجموعات، إلى جانب إقامة روابط بين عمل آلية التنسيق الإقليمي وآليات التنسيق دون الإقليمي.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

١٠١ - بينما تبدأ مرحلة جديدة في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة عقب إنشاء وكالة الشراكة الجديدة بوصفها الوسيلة المؤسسية لتنفيذ برنامج التنمية للشراكة الجديدة للاتحاد الأفريقي، أثبتت منظومة الأمم المتحدة التزاما أقوى في دعم الأولويات القطاعية لمشاريع الشراكة الجديدة وبرامجها عن طريق المجموعات التسع في آلية التنسيق الإقليمي. ويندرج الدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة في أربع فئات رئيسية على نحو متزايد:

تمويل البرامج والمشاريع، وبناء القدرات والتطوير المؤسسي، والعمل في مجال الدعوة ووضع المعايير.

١٠٢ - وعندما تكون الموارد المخصصة للتنمية محدودة، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة تقديم دعم أكثر تركيزا وتنسيقا للبلدان الأفريقية من أجل تعبئة الموارد المالية لتنمية أفريقيا، بما في ذلك مشاريع وبرامج الشراكة الجديدة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن تساعد البلدان الأفريقية على تعزيز قدرتها على حشد المزيد من الموارد المحلية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة مواصلة دعم جهود البلدان الأفريقية من أجل تحسين صياغة مشاريع الشراكة الجديدة وتنفيذها.

١٠٣ - وبينما يكتسب تنفيذ الشراكة الجديدة زخما، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة مضاعفة جهودها لتعزيز القدرات وزيادة الدعم المالي المقدم من الجماعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها الجهة الفاعلة الاستراتيجية على المستوى دون الإقليمي لتنفيذ أولويات الشراكة الجديدة.

١٠٤ - وينبغي لكيانات الأمم المتحدة تحديد سبل فعالة لتعزيز التعاون مع مؤسسة بناء القدرات الأفريقية في تنفيذ برنامج عمل البرنامج العشري لبناء القدرات وكذلك في مبادراتها لبناء القدرات للجامعات الأفريقية.

١٠٥ - وما زالت هناك حاجة إلى تحسين تبادل المعلومات وإدارة المعارف والخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بدعمها لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تعزيز التآزر ومنع الازدواجية في العمل والتداخل والاستخدام غير الفعال للموارد.

١٠٦ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في تنفيذ توصيات الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ بطريقة متسقة وشاملة ومنسقة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تعزيز قدرة وكالة الشراكة الجديدة على تنسيق تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تدمج التوصيات التي اعتمدت في مؤتمر ريو+٢٠ في برامج عملها، وأن تشارك بنشاط في استعراضها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

١٠٧ - وفي سياق التباطؤ الاقتصادي العالمي وتأثيره المتزايد على النمو الاقتصادي والبطالة في أفريقيا، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تعزيز برامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتخفيف التأثير على القطاعات ذات الأولوية للشراكة الجديدة، والفئات الأكثر ضعفا من السكان.

١٠٨ - وفي سياق تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، فإن البنية الأساسية الحديثة والفعالة لها دور فعال في الحفاظ على النمو الاقتصادي والقطاع الخاص المنتج، وفي تعزيز التكامل الإقليمي. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة مواصلة تعزيز تعاونها التقني مع وكالة الشراكة الجديدة والبلدان الأفريقية لتمكينها من مواصلة إجراء إصلاحات مؤسسية ملائمة لجذب رأس المال الخاص، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية الأساسية.

١٠٩ - وحيث أنه من غير المرجح أن يحقق كثير من البلدان الأفريقية معظم الأهداف الإنمائية للألفية استنادا إلى الاتجاهات الحالية، فإن الوقت مناسب لكي تضع كيانات الأمم المتحدة نهجا لإطار النتائج يمكنها بواسطته أن تقيِّم على نحو أفضل تأثير دعمها لتنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة على وجه الخصوص. وبفضل نظام الرصد، يمكن لكيانات الأمم المتحدة وضع استراتيجيات بشأن كيفية التعامل مع أي ثغرات في الفعالية.

المرفق

دعم منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا: الموارد من الأموال والموظفين التي خصصت لأفريقيا في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١

اسم الكيان	نوع الدعم	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			حصة أفريقيا من الموارد (نسبة مئوية)		
		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الصندوق المشترك للسلع الأساسية[1]	التزامات المشاريع	٢٥ ٣٣٢	٣ ٤١٦	١١ ٦١٦	٥٢,٧	١٠,٠	٩٨,٦
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق	مجموع الدعم المالي	١٢٥	٢٨٤	١٠٩			
إدارة شؤون الإعلام	الموارد المالية/الموظفون	١ ١٨٦	١ ١٦٢	١ ١٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	مجموع مخصصات الميزانية العادية في إطار الباب ١٨	٥٥ ٩٠١	٦٠ ٥٠٥	٥٠ ٠٥٣			
	مجموع مخصصات الميزانية العادية في إطار الباب ١١	٦١٣	٩٢٤	٥٤٢			
منظمة الأغذية والزراعة (فاو)	مجموع البرامج الميدانية	٣١٢ ٤٠٠	٣٤٢ ٣٠٠	٣٢٥ ٩٠٠	٤٣,٧	٣٧,٩	٣٧,٦
	المساعدة في حالات الطوارئ	١٩٦ ٥٠٠	١٩٣ ٥٠٠	١٨٥ ٤٠٠	٥٦,١	٤٨,٥	٥١,٧
	التعاون التقني	١١٥ ٩٠٠	١٤٨ ٨٠٠	١٤٠ ٥٠٠	٣١,٧	٢٩,٥	٢٧,٦
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	صندوق التعاون التقني	٢١ ٦٤٠	٢٧ ٣٦٦	١٢ ٩٢٢			
	الموارد الخارجة عن الميزانية	٢ ٩١٧	٢ ٦٤٥	٢ ٣٠١			
	مجموع برنامج التعاون التقني	٢٤ ٥٥٨	٣٠ ٠١١	١٥ ٢٢٢	٢٩,٤	٢٦,٣	١٨,٥
منظمة العمل الدولية	الميزانية العادية	٢٩ ٧١١	٣٤ ١٩٤	٣٤ ١٩٤	٩,٣	٩,٤	٩,٤
	الجزء المخصص لأفريقيا من موارد الموظفين (الميزانية العادية)	٢١ ٤١٥	٢٣ ٩٥١	٢٣ ٩٥١	٩,٦	٩,٦	٩,٦

اسم الكيان	نوع الدعم	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			حصة أفريقيا من الموارد (نسبة مئوية)		
		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
صندوق النقد الدولي	قروض الصندوق الاستئماني للحد من الفقر وتحقيق النمو	٢ ٢٥٧ ٧٠٠	٨٠٦ ٦٠٠	١ ١٧٩ ٩٠٠			
	منح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[ب]	١٥٤ ٦٠٠	١ ١٠٢ ٩٠٠	٨ ٠٠٠			
	تخفيف عبء الديون المقدم من صندوق النقد الدولي إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى			٦ ٢١٨ ٠٠٠			
المنظمة البحرية الدولية	الموارد المالية	٣	٤	٦			
	الموارد من الموظفين (عدد الموظفين)	١٧	٢١	٢٤			
مركز التجارة الدولية	الموارد المالية	٩ ٠٨٣	١٣ ١٦٦	١٧ ٣١٩	٤٦,٦	٣٧,٧	٤١,١
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	المساهمات في الميزانية	٨٠ ٦٨٩	٧٤ ٣٦٩	٨١ ٦٨٨			
	عدد الموظفين في الميدان[ج]	٩١٣	٩٤٩	٨١٥			
مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا[د]	الموارد المالية	٢ ٦٦٩	٤ ٢٥٣	٤ ٢٥٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مكتب دعم بناء السلام	صندوق بناء السلام (منح لأنشطة مشاريع استراتيجية)	٤٢ ٤٧٨	٨٩ ٣٦٠	٨٠ ٦٠٧	٨١,٨	٨٦,٣	٨٦,٤
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي			١٨٣			
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	النفقات لأفريقيا	٧ ٣٣١	٧ ٥٥١	٩ ٢٠٤	١٨,٩	١٩,٣	٢٣,٥
صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية	تمويل المشاريع			٤ ٦٠٠			
صندوق الأمم المتحدة للسكان	نفقات البرامج القطرية	١٢٥ ١٠٠	١٢٦ ٢٠٠	١٣٢ ٢٠٠	٤٦,٤	٤٤,٢	٤٥,٨
	عدد الموظفين	٨٤٥	٨٩١	٩٩٥	٤١,٢	٤٠,٩	٤٣,٦
موئل الأمم المتحدة	النفقات لأفريقيا	٢٦ ٧١٧	٢١ ٦٨١	١٩ ٧٨٧	١٦	١٠	٩

اسم الكيان	نوع الدعم	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			حصة أفريقيا من الموارد (نسبة مئوية)		
		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	النفقات المقررة في الميزانية	١ ٧٥٤ ٠٠٠	١ ٨٧٨ ٠٠٠	١ ٩٣٦ ٠٠٠	٣٨	٣٦	٤٠
اليونيسيف[هـ]	عدد الموظفين	٦ ٠٠٦	٦ ٣١٩	٦ ٨٧٧	٤٩	٤٨	٥٠
	النفقات لأفريقيا	١ ٦٢١	١ ١٧٧		٥٥	٥٣	
	دعم البرامج	٢٠١	١٧٤				
	التنظيم والإدارة	١٢٠	٧٨				
هيئة الأمم المتحدة للمرأة[و]	الموارد المالية		٤٠ ١٨٩	٤٥ ١٥٨		٢٠	٢٣
منظمة السياحة العالمية[ز]	المجموع (البرنامج العادي)	١٨ ٥٧١	١٥ ٣٥٤	١٥ ٩١٧	١,٣	١,٤	٠,٩
جامعة الأمم المتحدة[ح]	الموارد المالية (مجموع تقديري)			٨ ٦١٠			

المصادر: وكالات منظومة الأمم المتحدة وإداراتها وبرامجها وصناديقها.

ملاحظة: الأرقام لعام ٢٠١١ تقديرية أو مبدئية حسب ما أوردته الوكالات المعنية.

(أ) ليس للصندوق المشترك للسلع الأساسية مكتب في أفريقيا، كما أنه لا يخصص موظفيه حسب المناطق.

(ب) يشمل المساعدة المؤقتة و/أو المصروفات عند نقطة الإنجاز.

(ج) الأرقام الواردة هنا تخص الموظفين الميدانيين. لا يشمل ذلك موظفي المقر المسؤولين عن أفريقيا، بما في ذلك الإدارة العليا.

(د) مثلما هو الحال في أي مكتب أو إدارة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، تعد ميزانية مكتب مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بأفريقيا كل سنتين. ولذلك فإن بيانات عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ تمثل نصف مجموع النفقات لكل فترة سنتين.

(هـ) أرقام عام ٢٠١١ لم تكن متوافرة في وقت تقديم التقرير.

(و) هذه أرقام أولية لمجموع النفقات في أفريقيا في عام ٢٠١١. ولذلك فإنها لا تشمل التحويلات المدفوعة مقدما إلى الشركاء.

(ز) هذه الأرقام تقديرية ولا تعبر عن النفقات الخارجة عن الميزانية (بما في ذلك بعض نفقات الميزانية العادية) من المشاريع أو الدراسات أو الأنشطة (المحلية والوطنية والإقليمية مثلا) التي يجري القيام بها عادة بالتعاون مع مختلف البرامج التنفيذية الداخلية الأخرى والتي ترد بياناتها ضمن ميزانيات كل منها.

(ح) الرقم الوارد تقدير لأنشطة جامعة الأمم المتحدة المتصلة بأفريقيا على أساس عملية جرد في عام ٢٠١١. وهو يأخذ في الاعتبار مجموع التمويل المبلغ عنه سواء كان مباشرا أو غير مباشر، دون ذكر لمجالات الإنفاق تحديدا.